المحاضرة الرابعة:

تحولات النظام الدولي

المقدمة

شهد النظام الدولي تطورات كبيرة عبر مختلف المراحل التاريخية، والذي يتأثر بمجموعة من المتغيرات والقوى السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتظهر بدايات النظام الدولي منذ حقبة معاهدة ويستفاليا، والتي ارست مفهوم الدولة القومية والسيادة، واستمر هذا النظام بالتطور وبروز مفاهيم توازن القوى في أوروبا لاسيما بعد الحروب النابليونية، إذ سعت الدول للحفاظ على استقرارها النسبي من خلال التحالفات والمعاهدات، وبحلول القرن العشرين، فقد مر النظام الدولي بتحولات جذرية، لاسيما مرحلة ما بعد الحربين العالميتين، وتأسيس عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة، والتي تعد بمثابة الخطوة الأولى لتعزيز التعاون الدولي وحفظ الأمن والسلم الدوليين خلال حقبة الحرب الباردة، وصولاً الى تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، مما أطلق مرحلة أحادية القطبية.

لذا فأن دراسة مرحلة تطور النظام الدولي يسهل استيعاب الأحداث التاريخية المعقدة ويوضح العلاقات بينها بشكل مباشر، فضلاً عن فهم تأثير الأحداث الكبرى على هيكل النظام الدولي، الى جانب تسليط الضوء الى ابرز التحولات الرئيسة التي ساهمت في تغيير النظام.

تطرح الورقة ابرز معالم تقسيمات النظام الدولي عبر حقب زمنية متعددة اهمها:

1- مرحلة النظام الدولي المتعدد الاقطاب.
2- مرحلة النظام الدولي الثنائية القطبية
3- مرحلة النظام الدولي الاحادي القطبية

أولاً– مرحلة النظام الدولي المتعدد الاقطاب:

نظام التعددية القطبية: يقصد بنظام التعددية القطبية وجود أكثر من قوتين عظميين في النسق الدولي تمتلك من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية، والتكنولوجية، والحضارية، ما يؤهلها للمنافسة على الساحة الدولية، ويسيطر كل من التنافس والتعاون بين هذه القوى على السياسات داخل النظام.

يعد المجتمع الدولي امتداداً وتطوراً طبيعياً لما عرف بالعائلة الأوربية، وهي مجتمع من الدول وضعت لبنته الأولى على أسس افرزتها الحروب الدينية في أوروبا والتي انتهت بمعاهدة ويستفاليا لعام 1648م، ولقد أرست هذه المعاهدة سلام ويستفاليا، الذي قام على قواعد أساسية أولها نزع السيادة عن الكنيسة (الدين) ومنحها للدولة ممثلة في الملك، وهذا يعني بكلمات "روبرت أتش جاكسون" أن التحول العلماني بعيدا عن الشرعية الدينية هو حجر الأساس للمجتمع الدولي منذ ذلك الحين"، وهكذا ظهر مبدأ السيادة كمبدأ أساس في مجتمع الدول الأوربية الناشئ آنذاك، اذ كانت معاهدة ويستفاليا قد جمعت بين إقرار مفهوم السيادة والمنظومة العلمانية في أوروبا، وعلى هذا الأساس تطور القانون الدولي الذي بدأ بعدد من الأعراف والمعاهدات المنظمة للعلاقات الدولية بين دول العائلة الأوروبية، وهذا ما أكد عليه إف إتش. هينزلي حيث يرى أنه مهما تكن نظرتنا إلى معاهدة ويستفاليا المتعددة الدول والمعاهدات التي أبرمت بعدها، فإنها كانت تعتبر أساس القانون الدولي العلماني".

وقد كانت المرحلة الأولى في بداية تطور هذا النظام كانت الدول القومية وحدها هي وحدات التعامل الدولي الذي كان محدودا ويتم فقط على مستوى الحكومات، وقد كانت الفكرة التي أطرت هذا النظام هي:

- مبدأ السيادة القومية
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- مبدأ الولاء القومي

يجدر بالذكر انه في هذه المرحلة انحصرت امكانيات تأثير دولة على غيرها في الضغط الخارجي بشقيه الدبلوماسي والعسكري ولم يعرف النظام الدولي السابق الحرب النفسية والدعائية او الضغط بأدوات

الحرب الاقتصادية او التغلغل بالثقافات أو تحريض الرأي العام الداخلي ضد حكوماته او ممارسة التخريب السياسي من الداخل من خلال حركات او احزاب تنتمي بفكرها وولاءها الى دول خارجية يضاف الى ذلك ان الصراعات والتوترات الداخلية لم تكن تتعدى حدود الدول. فتدويل النزاعات الداخلية لم يكن من سمات النظام الدولي آنذاك.

ثانياً– مرحلة النظام الدولي الثنائية القطبية:

يتميز بنيان القطبية الثنائية بتركز النفوذ الدولي في قطبين رئيسيين، وذلك بسبب تركز توزيع المقدرات بين هاتين الكتلتين، ويتميز هذا البنيان بوجود صراع رئيسي يتمركز حول تلك الكتلتين أو الدولتين الكبيرتين.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، ونهاية التعددية القطبية ، وبرزت في النظام الدولي قطبين يمتلكان قدرات وإمكانات كبيرة ، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وأسستا نظاماً عالمياً جديداً، هو العالم الثنائي القطبية، إذ سعى كلا القطبين الى التوسع عالمياً على اعتبارها من احدى تراكات الاستعمار الأوربي الأقل، كما شهدت النظام في هذه المرحلة صراعاً ايديولوجياً حاداً بين القطبين تمثلت بالرأسمالية والاشتراكية، الى جانب بروز دول عدم الانحياز والتي ضمت دولاً من العالم الثالث فضلت المناورة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهو ما افضى الى مرونة اكثر في طبيعة النظام الدولي آنذاك.

ومن جانب اخر فقد شهد النظام الدولي الثنائي القطبية تحولات جذرية وعميقة منذ منتصف الثمانينيات، واتسمت هذه التحولات بأنها محورياً ففي الجانب التنظيمي انقسمت الدول ذات الثقل الحضاري والوزن السياسي والاقتصادي إلى معسكرين كبيرين يدور كل منهما في فلك سياسات ومواقف ومصالح قطب ضخم ينفرد بتملك إنتاج ونشر سلاح عالمي ويستأثر بالهيمنة العقائدية والسياسية على مجمل الدول المكونة لمعسكره، لتنتهي هذه المرحلة بتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، والذي يعد بحسب الكثير من الكتاب والباحثين الحدث الأكثر ضخمة وتأثير على بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد تناول العديد من المفكرين والمختصين العلاقة بين الاستقرار في هذا النظام من عدمه وعدد الأطراف الرئيسة فيه، فعد هانز مورغنثاو ان ميزان القوى نجح على بقاء الأطراف الأساسية فيه منذ انتهاء حرب الثلاثين عاماً سنة 1648، وحتى تقسيم بولندا في أواخر القرن الثامن عشر، كما عد "كارل "دويتش" و"سفر ديفيد" ان تواتر الحروب يخف عندما يتحول النظام من النظام الثنائي القطبية الى التعددية القطبية، أي أن زيادة عدد الأطراف الرئيسة يساهم في استقرار النظام الدولي، في حين يجادل كينيث والتز" بأن الاستقرار يتوفر في النظام الثنائي القطبية أكثر مما يتوفر في النظام المتعدد الأقطاب.

ويمكن ايجاز ابرز السمات التي تميز بها النظام الدولي في هذه المرحلة وهي:

1- **الثورة التكنولوجية:** لاشك ان الثورة التكنولوجيا التي شهدها العالم اعقاب الحرب العالمية الثانية شد اثرت بشكل كبير في منظومة العلاقات بين الدول ، وأفرزت مخرجات ونتائج عززت من ترابط الدول بنظام تكنولوجي معولم.

2- **توازن الرعب النووي:** خلال هذه المرحلة برز مفهوم جديد في نظام الثنائية القطبية الا وهو توازن الرعب النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد بالسوفييتي في العام 1949 ، وقد تم الإدراج الى استخدام مصطلح توازن الرعب بدلاً عن توازن الردع للدلالة المباشرة على أن كلا الطرفان يدركان تماماً أن اي اقدام على استخدام السلاح النووي سيشكل كارثة أنسانية كبرى، لا تستبعد فناء جزء كبير من العالم.

3- **ميل الدول نحو التكتلات الدولية:** أضحت الكثير من دول العالم تميل نحو التكتلات الاقتصادية والعسكرية والأمنية، مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني ومجموعة العشرين واتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا أسيان وغيرها.

4- **أزدياد النزاعات الدولية:** أصبحت النزاعات بين الدول خلال مرحلة الثنائية القطبية اكثر انتشاراً لاسيما على الصعيد الإقليمي وليس الدولي.

ثالثاً– مرحلة النظام الدولي الاحادي القطبية:

القطبية الأحادية هي المفهوم الأكثر استخداما لتأكيد موقع الولايات المتحدة المهيمن في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ولأن الولايات المتحدة هي القائد في نظام القطبية الأحادية"، فهي الأكثر تمتعا بالأمن من أي دولة أخرى في العالم، حيث لديها القدرة على التأثير والتحرك في معظم الصراعات التي تقرر الانخراط فيها، ولديها فرص كبرى للسيطرة فعليا على السلوك الداخلي والخارجي لأي دولة صغرى أخرى. لكن القائد في نظام القطبية الأحادية"، على الرغم من قوته، فإنه ليس بمنأى تماما عن إمكان الموازنة من قبل غالبية القوى الكبرى أو كلها إذا ما تصرفت مجتمعة .

من هذا المنطلق، يمكن القول إن انهيار الاتحاد السوفياتي شكل نقطة تحول مفاجئة لنظام دولي دام أكثر من أربعة عقود، مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح القوة العظمى الوحيدة بلا منافس وبذلك، أصبحت الولايات المتحدة القوة المركزية المهيمنة على النظام الأحادي القطبية.

وبعد الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في النظام الدولي، فهي تُعد "القائد في نظام القطبية الأحادية", وتمتلك الولايات المتحدة القدرة الأكبر على التأثير والتحرك في معظم مناطق العالم، أو في المناطق التي تختار الانخراط فيها، كما لديها فرص كبيرة للسيطرة على السياسات الداخلية والخارجية لأي دولة صغيرة أو أخرى، ومع ذلك، رغم قوة "القائد في نظام القطبية الأحادية"، فإن هذه القوة ليست مطلقة، إذ يمكن أن تواجه موازنة محتملة من قبل غالبية القوى الكبرى أو جميعها إذا اتحدت معًا.

ويرى جوزيف ناي أن وصف الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة بأنها "القوة العظمى الوحيدة" غير دقيق، لأن الهيمنة الحقيقية كانت فقط بين عامي 1945، ويفضل ناي استخدام مصطلحات مثل الصدارة أو التفوق، للتعبير عن تفوق أمريكا في القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وقد اتسم نظام أحادي القطبية بالسمات الآتية:

أ– هيمنة سياسية: تمثلت تلك الهيمنة بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور المنظم للمجتمع الدولي خاصة بعد احداث أحداث 11 سبتمبر حيث ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة

بالعلاقات الدولية تركزت على المواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب، وبينها وبين دول اخرى وصفتها وصنفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل من وجهة نظرها ملاذاً آمناً للإرهاب.

ب– هيمنة عسكرية: لقد استندت تلك الهيمنة على تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرارات العسكرية على مستوى العالم دون الالتزام بالشرعية الدولية، بحكم قوتها العسكرية والاقتصادية والعلمية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية ومعتمدة بذلك على قدراتها التقليدية في المجال العسكري والنووي أيضاً.

ج– هيمنة ثقافية: هي محاولة تصدير ونشر الثقافة الغربية والأمريكية تحديدا، وتسخيرها الآليات إعلامية وفنية ولغوية مستغلة المساحات والفرص التي وفرتها العولمة ووسائل الاتصال الحديثة الفرض نفوذها الثقافي والاجتماعي وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي.

د– هيمنة اقتصادية: أما على المستوى الاقتصادي فيمكن القول إن النظام الحالي مازال بعيداً عن مفهوم القطبية الواحدة، حيث مازال نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء المتمثلة في دول الاتحاد الأوربي او الاقتصاد الصيني المتنامي بشكل سريع أو في دول شرق آسيا وغيرها من الدول الناشئة.

هـ – تفكيك الأحلاف العسكرية واستبدالها بقواعد عسكرية: فقد اتسم النظام الدولي الجديد بتفكيك بعض الأحلاف العسكرية وخاصة حلف وارسو، والتباعد في وجهات النظر العسكرية ضمن حلف الناتو، مع انتشار وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن هيمنة قوة دولية منفردة على النظام العالمي سيفضي إلى أزمات شائكة وإن بدا مصدرا لاستقرار النظام، الأمر الذي يتطلب التعاون والتحالف من أجل تقوية مرتكزات النظام العالمي المنشود، والذي يجب أن تكون دعائمه الاساسية التعاون والشراكة، على وفق قواعد متفق عليها، وليس بالاستناد الى المفهوم الغربي فقط، بحيث تشمل الثقافات الأخرى في العالم المعاصر انطلاقا من حجم تأثيرها.